المصدر: شبكة امين
التاريخ : ١١ اكتوبر ٢٠٠٩

محطات حول سحب أو تأجيل تقرير جولدستون

م. بدر الدين حمدي مدوخ

تقرير جولدستون شاء الله أن يصبح محركاً لضجة ربما لم يتوقعها أحد على مستوى العالم و ذلك بسبب سحب مناقشته من على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، و قد يمثل هذا العمل – سحب التقرير- نقطة فارقة في تاريخ القضية الفلسطينية ، حيث تضع النقاط على الحروف و تظهر لمن يقي على وجهه غشاوة حقيقة الصراع مع العدو ، و السبب الحقيقي وراء ما يسمى زوراً انقساماً فلسطينيا ، وهو في الحقيقة لا يخرج كونه جزءا من الصراع مع العدو الصهيوني بين من يدعم المحتل و يحميه و بين من يضحي بكل شيء في سبيل محاربة عدوه و استرجاع حقوقه.

العديد من الكتاب تناولوا خطوة عباس ومن حوله بسحب التقرير من أمام مجلس حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، و الكل انشغل في الأثمان التي ستدفع للسلطة مقابل ذلك و التهديدات و الضغوطات التي مورست عليها و أزعم أن هذا كله لن يكون ذو فائدة إن لم ننظر نظرة أعمق من ذلك.

(1)سحب التقرير ليس عفويا

لا أعتقد أن الحدث –أي سحب التقرير- جاء عفوياً! بل يتناسق و بشكل متطابق تماماً مع الفلسفة التي تنطلق منها السلطة الفلسطينية بزعامة عباس ، و معظم الأنظمة العربية ، و خلفها النظام الغربي بجميع مكوناته، هذه الفلسفة تقوم على الإنتقام من كل من ساند حماس أو غزة أياً كانت جنسيته و دوافعه.
فمنطق الحرب على غزة كان واحداً في الذهنية الصهيونية و العربية و الغربية و الأمريكية و هي : لا بد من معاقبة كل من ساعد أو ساند حماس وغزة بغض النظر عن لونه أو دينه أو جنسيته مهما كان الثمن! فمصر اختلقت موضوع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين لمحاكمة من يساعد غزة مالياً ، وكشف خلية حزب الله في مصر تندرج تحت هذا السياق، وإصرار سلطة رام الله مع النظام المصري على بقاء معبر رفح مغلقاً باستثناء بعض الأوقات إلا بهدف الإنتقام ممن احتضن حماس و المقاومة وهم معظم أهل غزة. و ما الدمار الهائل و الغير مسبوق الذي خلفته الحرب على غزة و الخارج عن منطق البشر ناهيك عن منطق هولاكو لدليل على ذلك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اصحاب هذا المنطق أرادوا أن يعاقبوا أيضاً أصحاب الضمائر الإنسانية و الحقوقيين الذين ساندوا غزة ، حتى لو كانوا غير عرب و لا مسلمين، فالعقلية الغربية مبنية على الإحتجاج السلمي والرجوع للقضاء و المؤسسات الرسمية، فحين تفقد هذه المجموعات و هؤلاء الأشخاص هذا الباب الوحيد أمامهم لتحقيق ما كانوا يطمحون فيه من إدانة الجاني فسيشعرون بالإحباط و الإمتعاظ و الندم و بأن ما قاموا به كان دون جدوى.

لقد استطاعت هذه الخطوة الذكية من مدبريها – وهذا ما يجب أن نعترف به- أن تضيع ثمرة مجهودات ملايين من البشر و الموارد، بل و تذهب زخم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية و بين الشعوب الأوروبية و الذي تم بناؤه عبر سنوات و سنوات من العمل المتواصل. فالمنطق وراء كل هذا الإنتقام من أي شخص أو مؤسسة تحاول أو حاولت مساندة غزة و حماس و المقاومة بغض النظر عن دينها أو لونها أو مكان سكناها داخل أم خارج غزة .

ألم تمتنع السلطة ممثلة بمحمود عباس من حضور مؤتمر الدوحة أثناء الحرب الأخيرة؟ ألم تمتنع العديد من الدول العربية المشاركة فيه برغم من الدم النازف حينها و الدمار المتواصل و الإرهاب الصهيوني الغير مسبوق! إنه الحسد و الحقد على المقاومة و حماس بالذات هو الذي جمع بين قلوب سلطة رام الله و النظام العربي المتأمرك -إلا ما رحم الله - و المشروع الصهيوني و كذلك الرؤية الغربية و الأمريكية للأمور في المنطقة.

(2)إدانة حركة حماس للتقرير

يرغم من اعتراف سلطة محمود عباس بخطأ سحب التقرير و تأجيل عرضه على مجلس حقوق الإنسان ، إلا أن البعض يريد أن ينافح و يكابر بل و يقول إن حماس هي أول من أدان التقرير ، و قالوا أيضاً إقرأوا التقرير قبل ما تتكلمون، ففيه إدانة لحماس و المقاومة و حكومة غزة و تحميلها مسؤولية عدم حماية أفراد الشعب من القصف و الدمار الصهيوني على عكس دولة الكيان حيث قامت بحماية أبناء شعبها من صواريخ المقاومة. و يضيفون أن حماس خطأت السلطة حين رحبت بالتقرير في أول صدوره و كالت لها الإتهامات فلماذا الآن تقوم حماس بهذه التهجمات و المطالبة بمحاكمة من كان شبباً في ذلك!

www.ethraadl.com

هذا الكلام قد يبدو منطقياً ، إلا أنه أمام العقول السليمة و الحقائق يتهاوى سريعاً و يكشف ضحالة بل و طفولية هذا المنطق.
لقد أدانت حماس التقرير و يجب أن تستمر في إدانة التقرير لأنه يوازي بين الجلاد و الضحية و لأنه يجرم المقاومة ، لكن مجمل التقرير باستثناء ٦% منه هو يدين العدو. و هذا التنديد من حماس للتقرير لا يعني الرفض الكلي، بل الإعتراض على بعض فقراته و استنتاجاته. صحيح أن التقرير لم ينصف المقاومة لكنه جرم العدو الصهيوني و هي السابقة الأولى في تاريخ الصراع مع العدو ، أما تجريم بعض توصيات التقرير للمقاومة فلا يغير من الواقع شيئاً، حيث حركات المقاومة و على رأسها حماس في نظر الدول الغربية و أمريكا إرهابية و قادتها إرهابيون و القوانين تجرم التعامل معها، بل إن العديد من رموز سلطة رام الله هددوا بإعلان قطاع غزة إقليماً متمرداً. أي أن التقرير لن يضيف إساءات للمقاومة و لن يضايق عليها و لن يحاصرها أكثر مما هي عليه الآن، فغزة و حماس و المقاومة محاصرة منذ زمن من القريب قبل الغريب !

المنطق السليم يقول أن الأمور السياسية لا تؤخذ رزمة واحدة ، إما نقبل بالكل أو نرفض الكل !بل نأخذ ما يناسبنا و يخدم مصالحنا و نترك ما يقابل ذلك. فسيدنا محمد – صلى الله عليه و سلم- جاء لهداية البشر و هدم الجاهلية لكنه كان يستغل القوانين المفيدة للدعوة و يستخدمها و إن كانت من نتاج الجاهلية التي كانت تحتوي على بعض الجوانب الإيجابية، و التي أصبحت بعد ذلك جزءاً من الإسلام إذا كان فعلها بنية التقرب إلى الله. فالرسول رجع من الطائف في جوار أحد مشركي مكة، فأخذ بالقانون الموجود في المجتمع الجاهلي لخدمة المصلحة الإستراتيجية طالما لا يمس جوهر الدعوة و لم يتنازل عن الثوابت الراسخة. فالتقرير مدان في جزئية و جيد في جزئية أخرى، مدان في تجريم المقاومة ، وجيد في تجريم العدو! ثم المنطق يقول، أن أي قاضي منصف لا يمكن أن يجرم من قاوم من احتل أرضه لأن قانون الأمم المتحدة يعطي هذا الحق للمقاومة، بينما لا يعطي الحق للمحتل أن يقتل و يفتك و يبطش و يدمر!

ما زلت أذكر مقولة الأمين العام للأمم المتحدة السابق بطرس غالي حينما قال أن من أسباب عدم التمديد له لولاية ثانية كأمين عام للأمم المتحدة هو الموافقة على

www.ethraadl.com

توثيق مذابح قانا من قبل الأمم المتحدة لأن الإقتراب من إدانة الدولة الصهيونية محظور و الإقتراب منه من الممنوعات المتعارف عليها و إن كانت غير مكتوبة!

البعض يتساءل: منذ متى و تأخذ الحركات الإسلامية أو تعترف بقوانين الأمم المتحدة؟ تساؤل ينبع من عدم وعي تاريخي أو سياسي! لا يوجد دولة في العالم تقبل بكل قرارات الأمم المتحدة حتى الولايات المتحدة نفسها، فالدول تأخذ ما تراه يخدم مصالحها و تترك ما سواه، وهذا ما يجب أن يدركه ساسة السلطة فالقبول بالحل السلمي – على فرضية صحته عند البعض- لا يجوز أن يجعل هؤلاء الساسة يتخلون عن المقاومة، و القبول بالحكم لا يجوز أن يتعارض مع المقاومة.

(3)بين القبول ابتداءاً و السحب انتهاءاً

السلطة و على عكس حركة حماس رحبت بالتقرير ابتداءاً، لكن لماذا قبلت به دون تحفظ ثم سحبته انتهاءاً؟

يبدوا أن إدانة التقرير للمقاومة و تجريمها و تحميل حكومة غزة المسؤولية عن العدد الكبير من الشهداء و الجرحى و المسؤولية عن الدمار الهائل الذي حدث كان هو الجانب البارز في نظر العديد من أصحاب القرار في السلطة و هم الذين كانوا و ما زالوا يحيكون المؤامرات صباح مساء للنيل من الوضع الداخلي لقطاع غزة، و الذي كاد أن يتطور بإعلان غزة قطاعاً متمرداً.

فلما أظهر أصدقاء السلطة من الأمريكيين و غيرهم الوجه الآخر للتقرير و هو تجريم العدو ، وما قد ينتج عنه من محاكمة بعض الشخصيات الفلسطينية المتآمرة مع العدو في الحرب على غزة اختلفت النظرة، وذهبت مصالح الشعب و حقوقه أدراج الرياح.
فهل يا ترى سحبت السلطة عرض التقرير حتى لا تجرم المقاومة؟ فإن كان كذلك، فلماذا ينعت المقاومون في الضفة بالخارجين على القانون و تقوم أجهزة عباس بمطاردتهم و اعتقالهم؟ ثم هل نسقت السلطة مع هذه القوى المقاومة و اتفقت معها على ذلك؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فأصحاب المقاومة و المتبنين لنهجها لا يعارضون عرض التقرير و هم الذين قد يجرموا زوراً و بهتاناً.

الشيء العجيب أن يتنكر البعض للمبادئ الأساسية للأعراف الدبلوماسية و يحاول أن يوهم عقول المستمعين، فمنطق أن السلطة ليست عضواً في مجلس حقوق الإنسان لكي تسحب التقرير يظهر قائله بصورة لا يحسد عليها، لأن الأعراف الدبلوماسية تقول أن المجموعة المكونة لمجلس حقوق الإنسان لا تعرض و لا تسحب أي اقتراح لا يعنيها إلا بطلب من الدولة المعنية.

يبدو أن السلطة أرادت أن تتدارك ذلك و طلبت عقد جلسة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان للنظر في التقرير و لتمريره ، لكن الخوف أن يكون الأمر لذر الرماد في العيون و ألا يخرج كونه سراباً بقيعة يحسبه الناس ماءا حتى إذا جاؤه لم يجدوه شيئا! و إذا لم تتدخل الولايات المتحدة هذه المرة و من خلفها العدو الصهيوني، فيبدو أننا أمام رؤيتين لما حدث: الرؤية الأولى أن السلطة ما أرادت أن يكون هناك أي ظاهرة إيجابية – في نظرها -للحرب الأخيرة على غزة و هو ما قد يزيد من احترام الناس للمقاومة و أجنحتها وهو يعني في المقابل ابتعاد الشعب عن السلطة و مسارها. أما الرؤية الثانية فهي عدم قدرة محمود عباس و من حوله من القدرة على استقراء المزاج الشعبي الفلسطيني و هو ما يعني إبتعاد هذه الزمرة عن المواطن و الوقوع في خطأها السابق من عدم قدرتها على معرفة هذا المزاج الشعبي، ففي المحصلة و على كل الأحوال نستنتج عدم أهلية هذه الزمرة لتقلد زمام أمور الناس.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية